حوكمة استثمار موارد البترودولار في مشاريع محافظة البصرة

علاء فريد عبد الأحد [1] جابر حسين علي [2] سهام حسون محمد [3]

[1] [2]قسم التقنيات المالية والمحاسبية، الكلية التقنية الإدارية بالبصرة، هيئة التعليم التقني

[3]قسم المحاسبة، المعهد التقني بالبصرة، هيئة التعليم التقني

الخلاصة

بموجب قانون الموازنة العامة الاتحادية للدولة, يتم تمويل موازنة المحافظة ما يعادل (1) دولار عن كل برميل نفط خام منتج، وعن كل برميل نفط مكرر في مصافي المحافظة فضلا عن كل (150) متر مكعب منتج من الغاز الطبيعي. على ان تخصص موارد البترودولار للاستثمار في مشاريع المحافظة بعد تحويلها من وزارة المالية الى الحكومة المحلية، ولضمان استثمار تلك الموارد بما يحقق الهدف من البترودولار وتجاوز المشاكل الادارية والمالية الناجمة عن ذلك الاستثمار, فقد اجري هذا البحث بقصد وضع آلية تتمثل في حوكمة استثمار موارد البترودولار عبر اقتراح مجموعة متغيرات تساهم في تحقيق عناصر الحوكمة بلوغا للكفاية الادارية والإنتاجية وتجاوز المشاكل والحد من اي انحرافات تواجه ذلك الاستثمار.

المقدمة

تعد الثروة النفطية في العراق مورد أساسي من بين الموارد الطبيعية، فضلاً عن كون الإيراد النفطي يعد مصدراً رئيسياً ضمن إيرادات الدولة العامة. وتأتي محافظة البصرة من المحافظات الرئيسية في امتلاك أراضيها لتلك الثروة النفطية واستخراجها فضلاً عن وجود معامل التكرير النفطي وصناعة الغاز.

ولغرض تحقيق الهدف من استثمار موارد البترودولار في تنمية وتطوير محافظة البصرة ومعالجة المشاكل والاختناقات التي تعاني منها المحافظة, لابد من توظيف تلك الموارد وتنفيذ المشاريع بأفضل كفاءة أداء ممكنة والحد من أو تجاوز حالات الخلل ومشاكل الفساد الإداري والمالي عبر تبني الباحثين حوكمة ذلك الاستثمار بقصد تحقيق الهدف من البحث على وفق المنهجية الآتية:

مشكلة البحث: في ضوء ماتم مناقشته في الندوات والمؤتمرات والجلسات الخاصة باستثمار موارد البترودولار في مشاريع محافظة البصرة فقد تم تشخيص نقاط الضعف الآتية:

- الجانب التخطيطي والرقابي ادارة الاستثمار والجهات المنفذة
- تنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع من الجهات التنفيذية للمشاريع
- الوعي الثقافي بأهمية الحوكمة لدى القائمين والمختصين في ادارة الاستثمار والمشاريع

وبالتالي يمكن تحديد مشكلة البحث على وفق الآتي:

"ضعف حوكمة استثمار موارد البترو دولار يؤثر سلباً في تنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع في محافظة البصرة"

أهمية البحث:

تأتي اهمية البحث من خلال الاستثمار الافضل لموارد البترودولار في مشاريع محافظة البصرة في ضوء التوظيف السليم والكفء لتلك الموارد عبر متغيرات او عوامل تساهم في ذلك منها الجانب الاداري والرقابي وتنفيذ الخطط والبرامج بالشكل الذي يحقق الكفاية الادارية والإنتاجية الممكنة, لذا لابد من حوكمة متغيرات ذلك الاستثمار بالشكل الذي يبرز اهميته على صعيد المحافظة في تحقيق الغرض من موارد البترودولار وبكل شفافية.

هدف البحث: يهدف البحث الى:

1. التعرف على مفهوم الحوكمة بشكل عام ومفهوم حوكمة استثمار البترودولار والمتغيرات المتعلقة بها.
2. تجاوز الإخفاق في وضع وتنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع من خلال:
   أ. تحقيق الجانب الإداري والقانوني والمالي والرقابي السليم
   ب. مواجهة الفساد المالي والإداري والحد منه.

ت. تحقيق هدف استثمار موارد البترودولار.

فرضية البحث: في ضوء مشكلة وهدف البحث يمكن صياغة الفرضية الآتية:

إن حوكمة موارد استثمار البترودولار يؤدي الى:

أ. التخطيط السليم للبرامج والمشاريع المقترحة

ب. التنفيذ الكفء للخطط الموضوعة وبالتوقيت المناسب

ت. الرقابة في تحقيق الكفاية الادارية والإنتاجية المطلوبة لتنفيذ خطط المشاريع

حدود البحث:

الحدود ألمكانية: محافظة البصرة متمثلة باستثمار موارد البترودولار

الحدود الزمانية: تتمثل بالسنوات 2010، 2011

أسلوب البحث:

اعتمد الباحثون على المنهج العلمي ألاستنباطي والاستقرائي والوصفي في الحصول على البيانات والمعلومات الصادرة من الجهات ذات العلاقة، فضلاً عن الاعتماد على المصادر والمراجع العلمية والبحوث وشبكة الانترنيت، مع الاستعانة باستمارة الاستبانة والتحليل الاحصائي لتعزيز نتائج البحث. وصولاً إلى النتائج والمقترحات .

أولاً : الإطار ألمفاهيمي للحوكمة :

تعد الحوكمة مصطلح جديد في اللغة العربية وضع في مقابل اللفظ الانكليزي (Governance) أو الفرنسي (Gouvernance). عند الحديث عن منظمة ما سواء كانت هادفة أو غير هادفة للربح، فان الحوكمة تعني إدارة منسقة ، سياسات متماسكة، التوجيه، العمليات واتخاذ القرارات في جزء معين من المسؤولية, مثلاً الإدارة على مستوى الشركات قد تنطوي على تطور السياسات المتعلقة بالخصوصية، وعلى الاستثمار الداخلي وعلى استخدام البيانات.

1. مفهوم الحوكمة:

بعد مفهوم "الحوكمة" من المفاهيم القديمة قدم الحضارة الإنسانية، فهو ببساطة يعنى عملية صنع القرار والعملية التي من خلالها يتم تنفيذ القرارات. ويمكن استخدام الحوكمة في مجالات عدة مثل حوكمة ألشركات والحكم ألدولي والحكم الوطني والحكم المحلي (Sheng: 1) . كما ورد مفهوم الحوكمة ضمن: Wikipedia) (2011 بأنه النظام الذي يتم من خلاله توجيه الشركات والتحكم فيها, وهو ينطوي على آليات السوق والهيئات التنظيمية، والأدوار والعلاقات بين إدارة الشركة، مجلس إدارتها، مساهميها وأصحاب المصلحة الآخرين، والأهداف التي تحكم وتخضع الشركة لها.

انتقل مفهوم الحوكمة من السياسة وإدارة الدولة إلى المنظمات حيث عرفته الأوساط العلمية بأنه الحكم الرشيد الذي يتم تطبيقه عبر حزمة من القوانين والقواعد التي تؤدي إلى الشفافية وإعمال القانون (الصاوي , 2005: 1). وتعد الحوكمة منهج الإدارة الذي يزود المؤسسة بالإجراءات والسياسات التي تحدد الأسلوب الذي من خلاله تدار العمليات بكفاءة. إن الحوكمة تضع الإطار لاتخاذ القرار والإجراءات الأخلاقية للإدارة داخل المؤسسة على أساس من الشفافية والمحاسبة والأدوار الواضحة المحددة للعاملين وتؤكد على الأداء مستخدمة الرصد، الإبلاغ، التطوير، تحسين العمليات، وإجراءات العمل. وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا ألمصطلح بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف. فتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها (يوسف: 2007 , 1). وقد جاء تعريف الحوكمة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 1999 بأنها: مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على ادارة الشركة ومجلس الادارة وحملة الاسهم وغيرهم من المساهمين. كما وردت تعاريف عدة عن الحوكمة حيث تم تصنيف مضامين تلك التعاريف في ضوء وجهة نظر المشهداني، وعلى وفق الآتي:

المحور الأول: توجيه أداء الشركات ورقابتها والذي يركز على ارتباط حوكمة الشركات المتمثلة بتوجيه ورقابة الأداء وهو التعريف المقدم من قبل لجنة Cadbury في تقريرها عام 1992 حيث عرفت اللجنة حوكمة الشركات بأنها " النظام الذي يتم بواسطته توجيه ورقابة الشركات ".

المحور الثاني: تحديد الأطراف ذات الصلة بحوكمة الشركات وتوضيح الواجبات والمسؤوليات والسلطات الممنوحة لهم وفقاً لمفاهيم محددة.

المحور الثالث: أهداف حوكمة الشركات وأهميتها لحملة الأسهم وأصحاب المصلحة الآخرين بشكل محدود لقيمة جملة الأسهم وضمن النطاق الأوسع لقيمة أصحاب المصلحة الآخرين.

اما (القريشي: 2011، 763) فيعد مفهوم الحوكمة (التحكم المؤسسي) ليس مجرد انظمة وإجراءات لحماية المساهمين وأصحاب المصالح فقط بل ظهرت نظرة جديدة له يجري بموجبها الربط وبقوة بين الحوكمة والأداء الناجح للوحدة الاقتصادية, فضلا عن اهداف ادارة المخاطر المختلفة (العمليات، السوق، الائتمان، التكنولوجيا، مخالفات القوانين، ومخاطر). وبذلك فان الخط النهائي للحوكمة ليس احادي البعد وإنما هو ثلاثي الابعاد وكما موضح في ادناه:

1. البعد الاقتصادي او الاستثماري: من حيث المعلومات المالية والمعلومات غير المالية.
2. البعد البيئي : من حيث انتاج السلعة او بيعها وتقديم الخدمة وآثارها على البيئة.
3. البعد الاجتماعي : من حيث القيم ومستويات السلوك والعلاقات المتبادلة مع اصحاب المصالح المختلفة وليس المساهمين فقط على نشاطات الوحدات المتبادلة.

2.أهمية الحوكمة:

عالميا بدأ الاهتمام بالحوكمة في فترة التسعينيات من القرن الماضي , ومع انفجار الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997، أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى حوكمة الشركات والسبب في ذلك يعود الى المشاكل التي بدأت تعاني منها الشركات وفي مقدمتها الفساد الاداري, الذي كان السبب الرئيس في انهيار شركة انرون. وقد يكون السبب ضعف رقابة الجهات التنظيمية الحكومية على الشركات (دهمش وابو زر, 2003). وتاتي الاهمية في ضوء الآتي:

1. خطورة الفساد المالي والإداري الذي استشرى في مؤسسات الدولة وما يتركه من آثار كبيرة على الاقتصاد الوطني ومن ثم على المجتمع بأسره.

2. تزايد الاهتمام بموضوع الحوكمة في السنوات الأخيرة ، كون أسسها ومبادئها والياتها تعد من المفاهيم الحديثة على المستوى العالمي بصفة عامة وعلى المستوى المحلي بصفة خاصة ، وان الوعي بهذه المفاهيم وتطبيقاتها يؤدي إلى تحقيق قدر كبير من الشفافية والعدالة وبالتالي حماية حقوق الدولة وجميع أصحاب المصالح فيها وتقول(المشهداني ،2007 : 8) ان حوكمة الشركات ذات أهمية بالنسبة لحملة الأسهم والمستثمرين المرتقبين, إذ توفر لهم ضمان قدر ملائم من الطمأنينة في تحقيق عائد مناسب على استثماراتهم, مع تعظيم قيمة حملة الأسهم والمحافظة على حقوقهم ، وتضيف " المشهداني" وتمتد أهمية الحوكمة لتشمل أسواق رأس المال, إذ إن تطبيق معايير جديدة للحوكمة سوف يعزز من كفاءة الأسواق وتقديم معلومات ملائمة للمستثمرين عن أداء الشركات ومستوى تنفيذ الإستراتيجيات وطرق تحديد المخاطر والسبل الكفيلة لإدارتها. فضلاً عن إن أهمية الحوكمة تتجلى على مستوى الاقتصاد الكلي إذ إن هناك ارتباطاً وثيقاً بين حوكمة الشركات ونظام الاقتصاد في أي بلد. كما تعد " المشهداني" إن هناك أهمية قانونية للحوكمة تتمثل في قدرة المعايير التي تستند إليها حوكمة الشركات على الوفاء بحقوق الأطراف المستفيدة كافة. وتعد القوانين والمعايير المنظمة لعمل الشركات (مثل قوانين الشركات وقوانين الأسواق المالية والمعايير المحاسبية والتدقيقية) العمود الفقري لإطار حوكمة الشركات.

كما تعد من الأهمية للحوكمة ما جاء به (الاغا،2007 : 23-24) في جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمارات في المشروعات الوطنية وضمان تدفق الأموال المحلية والدولية فضلاً عن أن الحوكمة تساهم في ضمان الحصول على مجلس قوي ومهني قادر على اختيار مديرين مؤهلين وذوي كفاءة عالية, قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة المنظمة أو الشركة, في إطار القوانين واللوائح وبطريقة أخلاقية. كما إن بإمكان المجتمع التأكد من حسن إدارة المنظمة أو أي مؤسسة تعتمد في إدارتها على أسلوب علمي وعملي يؤدي إلى توفير اطر عامة لحماية الأموال وتحقيق نظم بيانات ومعلومات عادلة وشفافة, وتحقق الأسباب في توفير النزاهة للأسواق المالية ولأصحاب المصالح, وتوفير أداة جيدة للحكم على أداء مجالس الإدارات ومن ثم محاسبتهم وفق الأطر القانونية. ويمكن للباحثين تصوير أهمية الحوكمة لمشروع البترودولار في ضوء الشكل (1) الآتي:

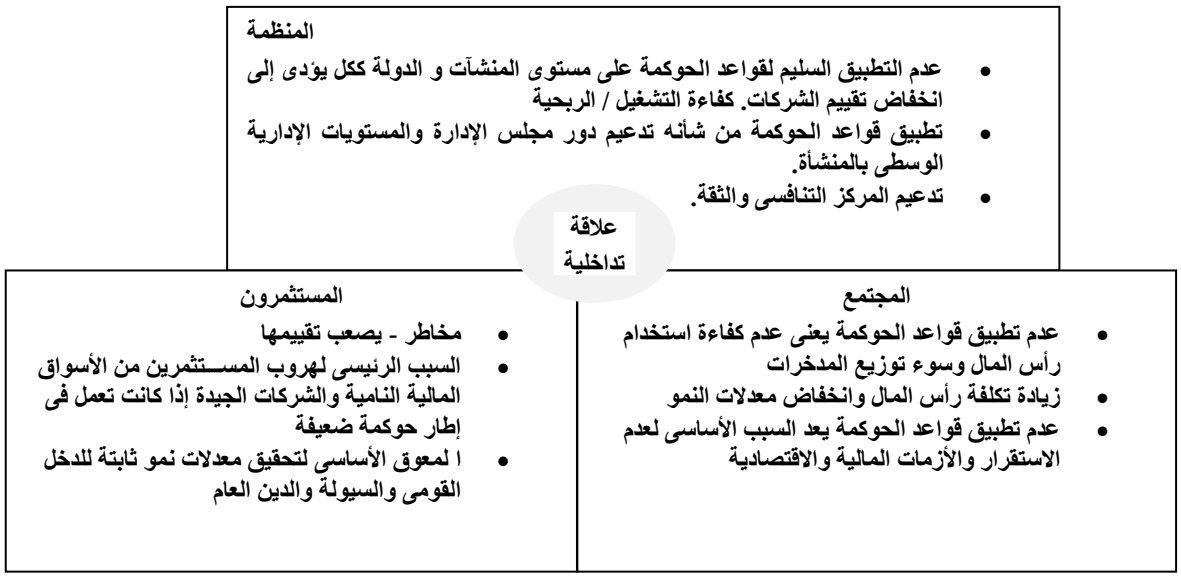

شكل (1): اهمية الحوكة والعلاقة المتداخلة بين: المنظمة, المجتمع, والمستثمرون
المصدر: عقل KPMG: 2007, بتصرف من الباحثين.

ثانياً: البترودولار ... الاساس القانوني, الاهداف, الموارد

تعد البصرة المدينة الأكثر إنتاجا وتصديرا للنفط في العراق، إذ تنتج كميات من النفط ما يعادل(2) مليون دولار يومياً و(60) مليون دولار شهرياً تقريبا . ومما يزيد أهمية هذا المورد هو ضخامة احتياطيات البصرة من النفط الخام مما يمكنها من الحصول على إيراد مستمر ، إذ تحتل محافظة البصرة المرتبة الأولى على مستوى إجمالي الحقول العراقية بنسبة 59% من إجمالي احتياطيات العراق بواقع (67.9) مليار برميل.تتوزع على(15) حقلاً منها ثمانية حقول منتجة وسبعة مازالت تنتظر التطوير وتضم اكبر خمسة حقول نفطية في العراق هي الرملية الشمالية والرملية الجنوبية ومجنون وغرب القرنة والزبير. ويتضح إن مستوى التصدير لا يزال دون المستوى المطلوب ودون القدرة المتاحة نظراً لضخامة احتياطيات البصرة النفطية والانخفاض النسبي للاستهلاك المحلي للمشتقات النفطية (المحمداوي، 2011) .

1. الأساس القانوني للبترودولار:

إن المادة(43) أولاً من قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2010 شرعت لمعالجة وتذليل المشاكل والمعوقات التي تواجه متطلبات التنمية والأعمار والتطوير لقطاعات المحافظات التي تنتج وتكرر النفط والغاز مما يحقق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والأمن واستقرارهم , عبر النص الآتي:

يتولى وزير المالية تمويل ما يعادل (1) دولار:

- عن كل برميل نفط خام منتج في المحافظة
- عن كل برميل نفط مكرر في مصافي المحافظة
- عن كل (150) متر مكعب منتج من الغاز الطبيعي في المحافظة.

كما إن المادة (42) من القانون المذكور آنفاً شرعت لتساهم في عمليات التنمية والأعمار والتطوير في المحافظة بصفتها تمتلك منافذ حدودية إذ نصت المادة بالاتي:

يتولى وزير المالية الاتحادي تخصيص مبلغ (5%) من إجمالي الإيرادات المتحققة فعلاً في المنافذ الحدودية , والتي تجبى لصالح الخزينة العامة الاتحادية باستثناء الإيرادات السيادية, تخصص إلى موازنة المحافظات الحدودية كل حسب التحققات الفعلية لإيراد المنفذ الحدودي في المحافظة (عبدالأحد و علي, 2010).

2. الأهداف من البترودولار:

يمكن تحديد الهدف الاساسي من البترودولار في المساهمة في عمليات التنمية والأعمار والتطوير في المحافظة عبر الموارد المخصصة بموجب قانون الموازنة العامة للدولة اذ أن تخصيصات الموازنة العامة الاتحادية السنوية أصبحت لا تفي بمتطلبات عمليات البناء وتنمية وتطوير المحافظات لأسباب منها اقتصادية وسياسية فرضت على العراق ، ومن جانب آخر كون إن تخصيصات الموازنة التشغيلية تغطي اغلب الموازنة العامة مما يجعل الموازنة الاستثمارية عاجزة عن تنمية وتطوير المحافظات وفق معايير المدن الحديثة ، وبهذا الخصوص يرى (عبد الرضا، 2010: 3) أن الهدف من صندوق تنمية البصرة, تنمية وتطوير المحافظة وفق معايير المدن الحديثة خلال فترة زمنية محددة. عليه فان ما عانته تلك المحافظات ومنها محافظة البصرة في مجال التنمية والمشاريع والاستثمارات والتطوير لابد من إيجاد منفذ أو مورد مالي يخصص للأغراض المذكورة آنفاً ويساهم مع تخصيصات الموازنة العامة في تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية ". كما يمكن للباحثين انه في ظل تعرض المحافظات المنتجة للنفط أو التي يتواجد بها مصافي لتكرير النفط وصناعة الغاز وما يرافق تلك العمليات النفطية من تأثيرات ملوثة وخطيرة تنعكس على بيئة تلك المحافظات (الماء ، الهواء ،التربة). أصبحت تلك الآثار الملوثة تسبب أمراضاً عدة منها سرطانية وأخرى تناسلية فضلاً عن حالات الربو والحساسية والتشوهات وغيرها من الأمراض. لذا أصبح بالمقابل ومن الضروري إن يكافئ مجتمع هذه المحافظات بتخصيص مبالغ لمعالجة تلك الآثار البيئية الملوثة والخطيرة والتحكم بها عبر استخدام الأجهزة والتقنيات الحديثة لمعالجة ذلك, فضلاً عن نشر الوعي والثقافة لأفراد المجتمع لمواجهة والحد من تلك الملوثات البيئية . ولما كان مفهوم الاستثمار كما ورد بقانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 المعدل هو توظيف المال في أي نشاط او مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة على البلد . لذا فان اهداف البترودولار يمكن ان تتحقق عبر استثمار موارد البترودولار وتوظيفها لهذا الغرض في مشاريع مختلفة تصب جميعها لمصلحة المجتمع ، المحافظة ، والدولة مع ضرورة توفر جانب مهم يتمثل في حوكمة ذلك الاستثمار بلوغا لأفضل كفاءة وفاعلية ممكنة عبر تمسك العاملين بالسياسات والخطط الموكلة لهم وتنفيذها .

3.موارد البترودولار لمحافظة البصرة ومشاكل استثمارها:

في ضوء ما ذكره الباحثون آنفاً وبمعادلة حسابية بسيطة يمكن احتساب الإيراد السنوي الافتراضي كالآتي:

- (2) مليون طن/ يوم × 1 دولار × 30 يوم × 12 شهر = 720 مليون دولار سنوياً من إنتاج النفط الخام ما يعادل (842) مليار دينار تقريباً بافتراض سعر الدولار حسب نشرة البنك المركزي العراقي (1170) دينار.
- يضاف الإيراد المتحقق من ناتج تكرير النفط وصناعة الغاز وحصة المحافظة من الرسوم الكمركية في منافذ الحدود عند تحويلها من وزارة المالية للمحافظة . وعليه يتجاوز مجموع موارد البترودولار (1) بليون دينار.

إلا إن من الملاحظ إن هناك معوقات ومشاكل تعاني منها محافظة البصرة في استثمار وتوظيف تلك الموارد خلال سنة 2010 وهي سنة تحقيق إيراد البترودولار وتنفيذ المادة (43) أولاً من قانون الموازنة العامة الاتحادية وكذلك سنة 2011 بعضها يعود إلى سياسة الحكومة المركزية , ومن هذه المعوقات أن عائدات هذا المشروع ما زالت في خزائن البنك المركزي العراقي الذي ينتظر إقرار آليات صرفها. وهذه العقبة جعلت المحافظات المنتجة تشكو من الروتين وبطء الإجراءات الإدارية من قبل الحكومة المركزية لصرف مستحقاتها كمحافظة منتجة للنفط , وبهذا تعاني الحكومة المحلية في البصرة من تلكؤ في صرف مبالغ تخصيصات البترودولار خلال عام 2011 لأسباب فنية وإدارية وأخرى متعلقة بالحكومة الاتحادية ، وان ابرز هذه الأسباب هو إن هذه التجربة جديدة وتحتاج إلى قواعد واضحة وتفصيلية واليات تحدد أوجه الصرف , وعدم وجود خبرات متخصصة للتعامل مع هذه الأموال في الحكومات المحلية ، وغياب ما يعلن من مشاريع على ارض الواقع مما

يعرقل تنفيذها لأي مشروع خدمي يعوضها عن الأضرار المترتبة على إنتاج النفط. إن هذه الإجراءات المعقدة تمنع من تنفيذ المشاريع , وتضطر إلى إعادة الأموال إلى الحكومة المركزية مرة أخرى. مما يؤدي إلى عدم تنفيذ أي مشروع حتى اللحظة من خلال استثمار عائدات البترودولار. فقد تسلمت محافظة البصرة من وزارة المالية مبلغاً قدره(163) مليار دينار يمثل الوجبة الأولى من ميزانية البترودولار البالغة (800) مليار دينار بحسب بيان صادر عن مكتب إعلامها ، وان المبلغ المستلم سيصرف على العديد من مشاريع الطاقة والخدمات الأساسية كالمجاري والمياه فضلاً عن عدد من مشاريع البنى التحتية ، ونتيجة لذلك فان مبالغ البترودولار للعام 2010 أرجعت إلى الميزانية الاتحادية لإخفاق حكومتي المركز والبصرة من التعامل معها وان ما قيمته مليار دولار ستعود هي الأخرى هذا العام 2011 في حال عدم استثمارها " المحمداوي , 2011 ".

ثالثاً: عناصر الحوكمة في تعزيز الاستثمار موارد البترودولار

تشير الدراسات الى ان هناك اربعة عناصر اساسية في مجال تعزيز الحوكمة على ألاستثمار تتمثل هذه العناصر في: التنبؤية, المسائلة, الشفافية, والمشاركة (TADB,2004) , ويضيف " sheng " عنصر العدالة او الانصاف والشمولية ، الكفاءة والفاعلية ، دور القانون , والإجماع (sheng : 2,3) ، وآخر يضيف عنصر الاستقلالية (خوري : 2007) ولغرض تعزيز تلك العناصر في مجال استثمار البترودولار فضلا عن الكيفية في تحسين الحوكمة واليات تطبيقها , اذ يكيف الباحثون تلك العناصر بما تتواءم في تعزيزها للاستثمار في الجدول (1) , بينما تم مواءمتها في الية تطبيقها لتحسين الحوكمة والموضحة في الجدول (2) .

جدول (1): كيفية تأثير عناصر الحوكمة في تعزيز الاستثمار

ت	عناصر الحوكمة	التأثير في تعزيز الاستثمار
1	التنبؤية Predictability	1. وجود سياسات واضحة 2. اطار تشريعي وقانوني واضح 3. قواعد ولوائح يمكن تطبيقها بشكل عادل
2	المسائلة Accountability	1. وضع معايير للرقابة والأداء 2. المسائلة عن فاعلية وكفاءة المسؤولين الحكوميين 3. تخفيف فرص الفساد 4. اطلاع المسؤولين والمجتمع للمعايير لاادراكهم لمستوى الخدمات التي يتم تقديمها
3	الشفافية Transparency	1. التفاعل بين الحكومة والشركات وتبادل للمعلومات في الوقت المناسب . 2. سهولة الحصول على المعلومات 3. المزيد من الانفتاح على وسائل الاعلام والمجتمع حول المشاريع الاستثمارية والسياسات والتقنيات المتعلقة بها 4. شبكة الانترنيت و IT ادوات فعالة لزيادة الشفافية
4	المشاركة Participation	1. الحوار مع اصحاب المصالح (المنظمات الحكومية, الشركات، والمجتمع). 2. المشاركة في قرارات تطوير البرامج والسياسات من خلال الاجتماعات مع قطاعات المجتمع المختلفة (اللجان الاستشارية, المجتمع المدني، قطاع الاعمال). 3. ان تعكس الحكومة في سياستها وبرامجها اهداف التنمية وأهداف اصحاب المصالح (المجتمع والشركات) . 4. مشاورة الحكومة مع القطاع الخاص حول القوانين والسياسات والعمليات يمكن ان يكون جزءً هاماً لتحقيق الاهداف
5	العدالة والشمولية Equity & inclusiveness	1. عدم استبعاد اعضاء المجتمع من قرارات او خيارات الاستثمار 2. فرص الحفاظ وتحسين رفاهية المجتمع
6	الفاعلية والكفاءة Effectiveness and efficiency	1. الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية 2. افضل استخدام للموارد للحصول على نتائج تفيد المجتمع 3. الحفاظ على البيئة وحمايتها
7	الاجماع Consensus oriented	1. التوافق بين مصالح المجتمع والمستثمرين 2. ماهو مطلوب لتحقيق اهداف التنمية البشرية المستدامة 3. فهم القيم التاريخية والثقافية للمجتمع
8	الاستقلالية Independence	1. الآلية التي تقلل او تلغي تضارب المصالح 2. تشكيل مجلس الادارة 3. تعيين اللجان 4. تعيين مراقب الحسابات
9	سيادة القانون	1. اطر تنفيذ القانون عادلة ونزيهة

	Rule of law	2. حماية حقوق الانسان 3. استقلالية القانون والتطبيق غير المتحيز

المصدر: (خوري: 2007, sheng, 2004 :TADB) واعداد بتصرف من الباحثين.

جدول (2): تأثير عناصر الحوكمة في تعزيز وكيفية تحسين الحوكمة واليات التطبيق

ت	عناصرحوكمة الاستثمار	تعزيز وكيفية تحسين الحوكمة	اليات التطبيق
1	التنبؤية Predictability	1. سياسة واضحة وإطار قانوني في استثمار الاموال 2. تبسيط القواعد والإجراءات الحكومية 3. تيسير الخدمات بشكل فعال	1. دعوة الشركات تكون واضحة 2. خارطة طريق لآليات الاستثمار 3. دعم خدمات تنفيذ الاستثمار
2	المسائلة Accountability	1. معايير اخلاقية لموظفي الخدمة 2. التدابير اللازمة لمكافحة الفساد 3. اليات لحل النزاع	1. لائحة لقواعد السلوك الاخلاقي 2. عقود ووكالات 3. تشريع مجلس مكافحة الفساد
3	الشفافية Transparency	1. سهولة الحصول على المعلومات 2. الكشف في الوقت المناسب عن التغيرات في نظام الاستثمار 3. جمع المعلومات وتبادل البيانات المحلية بين الحكومة والقطاعات المنفذة	1. نشر البيانات على مواقع الانترنيت 2. ادلة للمشاريع الاستثمارية 3. تطبيق خارطة طريق للحصول على التراخيص والتصاريح 4. عقود واضحة 5. تحليل ونشربيانات المشاريع الاستثمارية
4	المشاركة Participation	1. الحوار بين القطاعات على الجهود الرامية الى تحسين الاستثمار 2. مشاورات مع المجتمع المدني حول التشريعات والقوانين والتغييرات التنظيمية	1. حوكمة اعمال الحكومة المحلية 2. اشراك المنظمات غير الحكومية والمنظمات العاملة في مشاورات حول سياسة اتخاذ القرارات
5	العدالة والشمولية Equity & inclusiveness	1. حوار مع افراد المجتمع 2. اعطاء فرص للجميع	1. اشراك منظمات المجتمع المدني 2. وضوح المعلومات للجميع
	الفاعلية والكفاءة Effectiveness and efficiency	1. تقييم اداء المنظمة او المشروع 2. تقييم اداء المسؤولين والعاملين	1. اشراك خبراء في التقييم 2. استخدام الاصول الحديثة بالتقييم
7	الاجماع Consensus oriented	1. وضوح السياسات والأهداف 2. وجود واسع النطاق	1. نشر ووضوح المعلومات 2. ترسيخ قيم وثقافة المجتمع
8	الاستقلالية Independence	1. موضوعية القرار 2. منع النفوذ والهيمنة	1. تحديد الصلاحيات والواجبات 2. وضوح الصلاحيات والواجبات
9	سيادة القانون Rule of law	1. وضوح نصوص القانون 2. عدالة ونزاهة التطبيق 3. حقوق الانسان	1. تحديد آلية التنفيذ 2. استقلالية التطبيق 3. وضوح الواجبات والحقوق

المصدر: (خوري: 2007, sheng , 2004 :TADB) واعداد بتصرف من الباحثين.

رابعاً : الجانب التطبيقي

في ضوء ما تم عرضه ضمن محاور البحث السابقة وقبل الولوج إلى متغيرات البحث سيعرض الباحثون أهم الندوات والمؤتمرات التي أقيمت في محافظة البصرة بشان موضوع موارد البترودولار وكما في الجدول (3):

جدول (3): عناوين ندوات ومؤتمرات بترودولار البصرة

ت	عنوان الندوة / المؤتمر	تاريخ الانعقاد	الجهة الراعية	اوراق العمل المطروحة
1	ندوة المشاريع المقترحة لاستثمار "بترودولار" البصرة والية تنفيذها	2010/5/29	اتحاد رجال الاعمال واللجنة الاقتصادية في مجلس محافظة البصرة	1. خطة تنظيم عمل استثمار بترودولار البصرة 2. المشاريع المقترحة لاستثمار بترودولار البصرة 3. دور القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع بترودولار البصرة
2	المؤتمر الاقتصادي حول توظيف موارد البترودولار	2011/11/23	جامعة البصرة ومحافظة البصرة	17 ورقة عمل تمحورت وفق الاتي: 1. إستراتيجيات خطط وتوظيف المشاريع المقترحة 2. صندوق البصرة الاستثماري 3. الية تدقيق موارد البترودولار

في ضوء محاور تلك الندوات والمؤتمرات, إن كانت بشكل مباشر ما يخص البترودولار وبشكل غير مباشر عن المشاريع المقترحة في المحافظة فضلاً عن المشاكل والمعوقات المشار إليها سلفاً يتجه الباحثون إلى وضع المتغيرات بصفتها عوامل يمكن إن تعمل في تذليل المشاكل والمعوقات التي تواجه استثمار موارد وتوظيف أموال البترودولار بالشكل الذي يحقق أفضل كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة.

❖ متغيرات البحث المقترحة: يمكن تحديد تلك المتغيرات والبالغة اربعة عشر بالاتي:

1) الأهداف: لابد إن تكون هناك أهداف واضحة لاستثمار البترودولار لتجسد رؤية ورسالة ذلك الاستثمار كالآتي:

أ. الدولة: لا تختلف رؤية الدولة بان تترجم أهدافها ألاقتصادية, ألمالية, الاجتماعية, والوطنية وفق أيدلوجيتها لتحقيق الرفاهية للمجتمع العراقي.

ب. محافظة البصرة: تشارك الحكومة المحلية بصفتها حكومة المجتمع البصري مع الدولة (الحكومة المركزية) في تحقيق الاهداف والرفاهية للمجتمع البصري .

ج. القطاع ألخاص: لابد إن يكون هدف القطاع الخاص بأنشطته كافة موائم مع أهداف كل من الدولة والمحافظة لتحقيق الأهداف ومنها الرفاهية للمجتمع وقد يتغلب طابع تحقيق المنفعة لأصحاب ذلك النشاط بصفتهم منظمات هادفة لتحقيق الربحية التي كفلها القانون.

د. المجتمع: تصب جميع الأهداف المشار إليها آنفاً في تحقيق الأهداف والرفاهية للمجتمع عبر الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومستوى دخل كفيل بتحقيق تلك الرفاهية.

في ضوء ماجاء آنفاً يتضح ان هناك عامل مشترك ومتوازن في تلك الأهداف يتمثل في تحقيق الرفاهية للمجتمع.

2) خطة الاستثمار يعد التخطيط على مستوى الإقليم أو المحافظة وسيلة علمية وعملية يتم تطبيقها للوصول لتقليل الفجوات التنموية وزيادة مستوى الاستقرار السياسي في الدولة، مما يتطلب اتخاذ مجموعة من القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تركز على دراسة الموارد الطبيعية والبشرية وعلاقتها ضمن المحافظة وذلك لمعرفة معوقات وإمكانيات الموارد المتاحة وإيجاد أفضل السبل لاستثمارها خلال فترة زمنية محددة تحقيقاً لأهداف معينة تؤدي الى النهوض بالمحافظة ورفع المستوى ألمعاشي لسكانها , ولغرض تحقيق خطة الاستثمار لابد أن تكون تلك الخطط:

أ - طويلة / إستراتيجية ب – قصيرة / جارية

على أن تُضع تلك الخطط بآلية تضمن التنسيق مع جهات متخصصة لأنشطة المحافظة كافة وفق جداول زمنية قادرة على تنفيذ تلك الخطط.

3) الدراسات والبرامج: لا يمكن لأي تخطيط أو نشاط أن يحقق كفاءته وفاعليته دون أن تكون هناك دراسات واستشارات, وبرامج تدريبية.

وكي يتحقق تنفيذ تلك الفقرتين ينبغي أن يكون هناك مركز استشاري وتدريبي لهذا الغرض, على أن يُدعم بكوادر علمية تتمتع بكفاءات عالمية من ذوي الاختصاص يتمثلون برجال الأعمال من الخبراء والاستشاريين وأساتذة الجامعات لتعمل تلك الوحدة على تقليص الفجوات بين أطراف استثمار البترودولار بتقديم الدراسات والاستشارات وإقامة البرامج التدريبية بما يحقق تمسك العاملين كافة بالخطط والسياسات المرسومة وصولاً لأفضل كفاءة ممكنة. عبر أنشطة المركز المهنية، التطويرية, والثقافية.

4) الجودة: ولغرض مراعاة توفير الجودة المناسبة في استثمار وتوظيف اموال البترودولار لابد من مراعاة كل من إدارة الجودة الشاملة والايزو ISO.

5) الرقابة والإشراف: بغية تحقيق الرقابة المطلوبة والإشراف الموضوعي بما يمنع ويحد من أي حالة فساد إداري ومالي فلابد من خضوع ذلك الاستثمار إلى رقابة كل من الجهات والأنشطة التالية مراعين تحقيق الهدف من عملية الرقابة دون أن تكون تلك الأنشطة الرقابية معرقلة لعمل استثمار البترودولار عبر التنسيق في برامجها الرقابية والإشراف.

أ- ديوان الرقابة المالية ب- هيئة النزاهة

ج- لجنة التدقيق د- مكتب المفتش العام

ه- التدقيق الداخلي وفق معايير التدقيق الداخلي و- الرقابة الشعبية

على أن تكون نظم الرقابة والتدقيق وفق ألمعايير الدولية, المحلية, الحكومية

6) رأس المال البشري: بغية تحقيق رأس المال البشري غايته في أي مشروع لابد من أن تكون هناك قواعد وإجراءات تعتمد على قدر عال من الفاعلية للحفاظ على رأس المال البشري المقصود ، ويمكن تحديد مقومات ذلك المحور عبر:

أ- الكوادر البشرية: من خلال تعيين العاملين المناسبين, تدريب العاملين, تطوير كفاءة العاملين

ب- نظام الحوافز: يؤخذ بنظر الاعتبار مبدأ الثواب والعقاب وفق آلية وتعليمات واضحة.

7) دراسة الجدوى : تعد دراسات الجدوى المحطة الأولى والأساسية في إقرار وتنفيذ أي استثمار على أن تتضمن: دراسة اقتصادية, دراسة مالية وكلفوية, دراسة فنية, دراسة تسويقية, دراسة بيئية

8) قطاعات ألاستثمار تتمثل القطاعات المشمولة بالاستثمار في محافظة البصرة وكما يلي:

الزراعي, المالي, الصناعي, التجاري, ألاستخراجي, الإسكان والتعمير, الأوقاف الدينية, الثقافة والإعلام, الخدمي ويشمل:

- الهادف للربح (الموانئ, السكك, النقل النهري, النقل الداخلي, السياحة, الطيران)
- غيرالهادفة للربح (البلدية, الماء والمجاري, الكهرباء, التربية والتعليم, الصحة والبيئة, الجنسية والأحوال المدنية).

9) نظم المعلومات والإبلاغ المالي: لكي تحقق أي عملية أو نشاط نجاحها ونموها لابد من توفر نظم معلومات كفيلة بتحقق الوقتية والدقة والاعتمادية والموثوقية والملائمة ويراعى بذلك الآتي:

قاعدة بيانات, المكننة على الحاسوب, الشفافية, السياسات المحاسبية المتبعة, التقارير (دورية وسنوية)

10) الهيكل ألتنظيمي ويتضمن عملية التسلسل الهرمي للسلطة لغرض تحديد الواجبات, توزيع المسؤوليات، وخطوط تفويض السلطة، من اجل بلوغ النتائج المرجوة, ويتوقف ذلك على مدى اسهام الاطراف الممثلة في الهيكل في تحقيق اهدافها . كما يؤدي الهيكل التنظيمي الى التوجيه, وهي وظيفة ادارية تهدف الى فهم اساس طبيعة السلوك الانساني وقيادته بغرض تحقيق الاهداف. وعليه فلابد لأي تنظيم إداري وجود هيكل تنظيمي تحدد فيه مستويات الإدارة العليا والإدارات والوحدات التنفيذية الذي يبين المستويات الاساسية للهيكل على ان يتم استحداث مايراه المجلس ضرورة اضافته للهيكل التنظيمي كما بالشكل (2):

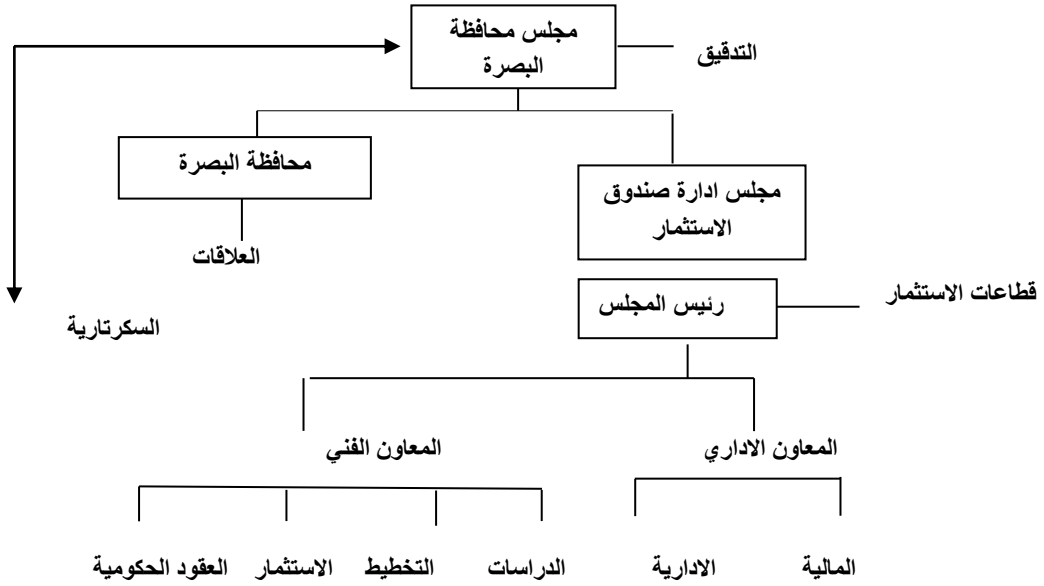

شكل (2): مخطط للهيكل التنظيمي المقترح، من اعداد الباحثين

11) التشريعات القانونية: يعد القانون مجموعة من القواعد العامة المجردة ملزمة بتنظيم العلاقات بين الأشخاص (معنوي / طبيعي) في الحال والمستقبل وتقترن بجزاء في حال مخالفتها. وكي يتحقق هذا المفهوم على مستوى البترودولار لابد أن يكون هناك تنسيق على مستوى القوانين، الأنظمة، التعليمات بين السلطة الاتحادية والسلطة المحلية لمحافظة البصرة وتحديد حدود الصلاحيات والواجبات وتفعيل قانون مجالس المحافظات بما يحقق هدفه في تنظيم تلك العلاقات بين الأشخاص.

12) الضرائب: تعد الضريبة فريضة مالية تجبيها السلطة المالية بصورة إلزامية من المكلفين دون مقابل محدد، وتحويلها إلى موازنة الدولة, على وفق معايير وأسس موضوعية مقررة مسبقاً لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على وفق فلسفة وسياسة الدولة. ولغرض تنفيذ استثمار موارد البترودولار لابد من أن يصاحب ذلك النشاط تشريع يراعى فيه فرض الضرائب التالية بالشكل الذي يحقق توافق في ذلك الإيراد على مستوى الموازنة المركزية ويتم تحصيل نسبة من الضرائب على مستوى البترودولار بالمحافظة كي تحقق الضرائب أهدافها فضلاً عن الهدف المالي.

أ- الضرائب المباشرة وتشمل: الدخل, العقار, العرصات

ب- الضرائب غير المباشرة وتشمل: الضرائب الكمركية, المبيعات, الرسوم.

13) أخلاقيات المهنة: لابد من وضع قواعد أخلاقية وسلوكية لأي مهنة يراد منها الاستمرارية والتفوق لأي نشاط يتمثل باستثمار البترودولار والمستثمرين يراعى بذلك وجود: قواعد أخلاقية, سلوك مهني ويكون على وفق: الفرد, المنظمة , البيئة الخارجية.

14) الإدارة المالية: تعد الإدارة المالية وظيفة لاتخاذ القرارات التي تتعلق بالتخطيط وحصول واستخدام الأموال بطريقة تمكن من تحقيق الأهداف المطلوبة للوحدة, وتشمل هذه العملية التقويم للموجودات والمطلوبات وحق الملكية. ولكي تتمكن الإدارة المالية من استثمار البترودولار لابد من تاسيس صندوق ادارة استثمار محافظة البصرة، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي وفق الاتي:

أ- مهام الصندوق

* إدارة وتنظيم عمل الاستثمارات في المحافظة * إصدار القرارات اللازمة للاستثمارات على ان تكون ملزمة
ب- مصادر الصندوق : تتكون موارد الصندوق مما يأتي:
*حصة من إيراد البترودولار * نسبة من إيرادات الضرائب المحلية والمنافذ الحدودية
*نسبة من تخصيصات تنمية الأقاليم * المنح والمساعدات الحكومية وغير الحكومية
*غيرها مما يتم إقراره بما لايتعارض مع القوانين السائدة في حينه.
ج- استخدامات الصندوق : تصرف الإيرادات المتحققة من مصادر الصندوق على النحو الاتي:
*المشاريع الاستثمارية المقرة بالخطة الاستثمارية * النفقات الرأسمالية والتشغيلية للصندوق
* ما يقره مجلس إدارة الصندوق
د- مجلس الإدارة: يدير الصندوق مجلس إدارة يتكون من الاداريين المسؤولين في المحافظة واستثمار البترودولارمع امكانية اضافة اعضاء للمجلس من المختصين كممثلين عن دوائر ومؤسسات المحافظة.
هـ- النظام ألمحاسبي تعد النظم المحاسبية الاداة التي توفر ما يحتاج اليه مستخدمو البيانات والمعلومات لاتخاذ القرارات , اذ ان النظام المحاسبي يشكل القاعدة الاساسية للمعلومات كونه يقوم بتلخيص وتجميع البيانات وجعلها معلومات يمكن الاعتماد عليها من قبل متخذي القرارات استراتيجية كانت ام غيرها . كما ان النظم المحاسبية ليست اداة للقيام بالأعمال المحاسبية فقط بل تقدم معلومات لسد حاجات اطراف متعددة لاتخاذ قرارات الرقابة والتوجيه , وتؤثر في عملية التحكم المؤسسي (الحوكمة) اذ كلما كانت فعالة وكفوءة اسهمت بصورة ايجابية في عملية التحكم (عبدالوهاب : 2006 ,257) . وتتعدد النظم المحاسبية وتطبيقاتها في ضوء كل نشاط , ويراعى بذلك معايير المحاسبة الدولية والوطنية " المحلية "
و- الموازنات التخطيطية: لما كانت الموازنات عبارة عن ترجمة كمية ومالية للأهداف فلا بد ان تعد وفق الآتي:
* استثمارية ، جارية * مادية ، بشرية ، مالية * إستراتيجية ، طويلة ، متوسطه قصيرة
ز- نظام مسك السجلات : يراعى تنظيم مسك الدفاتر والتشغيل الالكتروني للبيانات على وفق:
*السجلات المحاسبية وفقاً لنظام مسك الدفاتر وتعديلاتها
*السجلات غير المحاسبية حسب متطلبات العمل الإداري والرقابي والإشراف.
ح- أنظمة الرقابة الداخلية: يعد نظام الرقابة الداخلية السياسات والإجراءات والمقاييس التي تتبناها إدارة أي وحدة بقصد تحقيق كل من:
1- دقة البيانات المحاسبية والإحصائية وغيرها 2- حماية الاصول / الأموال 3- ادارة المخاطر
4- تمسك العاملين بالسياسات والخطط الموكلة لهم والمرسومة من قبل الإدارة.
ط- الصلاحيات: لا بد ان يراعى في منح الصلاحيات المركزية واللامركزية في اتخاذ القرارات والإجراءات في تسهيل تنفيذ الاعمال وعلى وفق : * صلاحيات أدارية * صلاحيات مالية
ي- التمويل، القروض، الصرف على وفق: * استثمار خارجي ، استثمار محلي * طويل الأمد، قصير الأمد
ك- حساب البنك: بغية تحقيق أهداف السياسة المالية والإشراف الفعال لابد من استخدام الحسابات الآتية لتفعيل موارد البترودولار:
1- حساب بالبنك المركزي العراقي 2- حساب جار بأحد المصارف التجارية الحكومية
3- حساب جاري مع وزارة المالية يتولى الاتي :
* استلام المبالغ المحولة من وزارة المالية إلى صندوق الاستثمار
* قروض الاستثمار * دفع المستحقات النهائية للاستثمار

خامسا: التحليل الاحصائي للبيانات وتفسير النتائج

في ضوء نتائج تحليل بيانات الاستبانة والتي شملت عينة مختلفة من ذوي العلاقة بشكل مباشر او غير مباشر باستثمار البترودولار اذ بلغت عدد الاستمارات (30) استمارة تمثلت بـ: اتحاد رجال اعمال، هيئة ألاستثمار مراقبو حسابات, وأكاديميون جامعيون. وذلك عبر ايجاد معامل الارتباط (R) في قياس قوة علاقة متغيرات الدراسة بالحوكمة فضلا عن مقياس نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد (الحوكمة) اي معامل التحديد R2) ، عبر استخدام نظام spss الاحصائي، ولابد من الاشارة الى ان قيمة معامل الارتباط تتراوح بين (+1> r > -1) اذ ان الاشارة السالبة تعني العلاقة عكسية بينما الاشارة الموجبة تعني علاقة طردية ويمكن تمثيلها بالشكل التالي:

درجات قوة معامل الارتباط

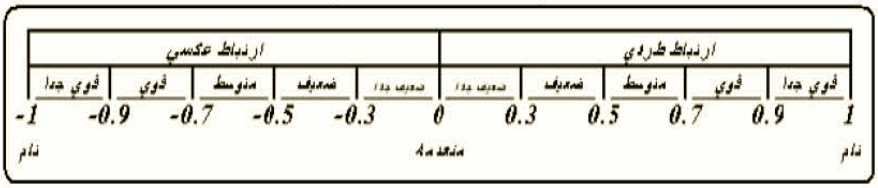

في ضوء ما اظهره التحليل الاحصائي يمكن للباحثين تفسير معامل الارتباط ومعامل التحديد لكل من انموذج متغيرات الدراسة على وفق الاتي:

1) المتغير المعتمد الحوكمة مع المتغير المستقل الاهداف:

يبن النموذج الوارد في ادناه ان هناك مساهمة عالية لمتغير الاهداف بمتغير الحوكمة, كما اظهر معامل الارتباط وجود علاقة قوية بين المتغيرين.

الخطأ المعياري	معامل التحديد	معامل الارتباط
0.1624	0.918	0.958

2) المتغير المعتمد الحوكمة مع المتغير المستقل خطة الاستثمار:

اوضح النموذج التالي وجود مساهمة عالية نسبيا لمتغير التخطيط في متغير الحوكمة وأيضا وجود علاقة قوية بينهما.

الخطأ المعياري	معامل التحديد	معامل الارتباط
0.1846	0.894	0.945

3) المتغير المعتمد الحوكمة مع المتغير المستقل الدراسات والبرامج التدريبية :

اشارت نتائج التحليل في ادناه وجود مساهمة مقبولة لذلك المتغير المستقل مع متغير الحوكمة قد يرجع ذلك الى طبيعة البرامج ومدى تفهم افراد عينة البحث بدور تلك البرامج في تعزيز الحوكمة , علما ان معامل الارتباط اظهر وجود قوة علاقة جيدة بين المتغيرين.

الخطأ المعياري	معامل التحديد	معامل الارتباط
0.3858	0.535	0.732

4) المتغير المعتمد الحوكمة مع المتغير المستقل ادرة الجودة والايزو:

اظهر النموذج الاحصائي مساهمة مقبولة ما بين المتغيرين مع وجود قوة علاقة جيدة جدا بينهما.

الخطأ المعياري	معامل التحديد	معامل الارتباط
0.3227	0.675	0.821

5) المتغير المعتمد الحوكمة مع المتغير المستقل الرقابة:

تبين وجود ضعف في مساهمة ذلك المتغير المستقل في المتغير الحوكمة في ضوء طبيعة السؤال الوارد بالاستبيان اذ يعود سبب ذلك في مدى تفهم العاملين في دور اجهزة الرقابة عبر انشطتها المتعددة على الحوكمة اذ ان تعدد تلك الاجهزة بأنشطتها المختلفة قد يسبب ارباك وإعاقة للعمل في ظل عدم وجود تنسيق في برامجهما الرقابية والتدقيقية مما تنعكس على اداء عمل الاستثمار بشكل عام ، بينما اظهر معامل الارتباط ان العلاقة متوسطة بين المتغيرين وهذا مؤشر طبيعي في ظل مقومات العمل الرقابي في بيئة متباينة الاستقرار والتفهم للعمل الرقابي .

الخطأ المعياري	معامل التحديد	معامل الارتباط
0.4198	0.450	0.671

6) المتغير المعتمد الحوكمة مع المتغير المستقل الموارد البشرية :

يلاحظ وجود مساهمة عالية وقوة علاقة قوية جدا بين المتغيرين كما اظهرها التحليل كما مبين ادناه :

الخطأ المعياري	معامل التحديد	معامل الارتباط
0.1624	0.915	0.958

7) المتغير المعتمد الحوكمة مع المتغير المستقل دراسات الجدوى:

اظهر التحليل ان هناك مساهمة جيدة جدا للمتغير دراسات الجدوى مع متغير الحوكمة المعتمد ، وأشار معامل الارتباط ان هناك قوة عالية بالعلاقة بين المتغيرين.

الخطأ المعياري	معامل التحديد	معامل الارتباط
0.1846	0.894	0.945

8) المتغير المعتمد الحوكمة مع المتغير المستقل القطاعات:

اظهر التحليل للنموذج ان هناك ضعف في مساهمة متغير القطاعات المشمولة بالاستثمار في الحوكمة وقد يرجع ذلك الى مدى امكانية استيعاب فكرة استثمار البترودولار في شمول القطاعات كافة وحسب درجة اهميتها وهدفها في المجتمع ، بينما يلاحظ وجود قوة علاقة جيدة نوعا ما لمتغير القطاعات مع الحوكمة.

الخطأ المعياري	معامل التحديد	معامل الارتباط
0.4070	0.483	0.695

9) المتغير المعتمد الحوكمة مع المتغير المستقل نظم المعلومات:

بين نتيجة التحليل الاحصائي ان هناك نسبة مساهمة عالية جدا لمتغير نظم المعلومات في متغير الحوكمة فضلا انه ايضا بين التحليل ان قوة علاقة المتغير المستقل عالية جدا في المتغير المعتمد الحوكمة وهذا مؤشر تأكيدي بشان نظم المعلومات وأهميتها ان كانت على مستوى قاعدة البيانات او في الابلاغ المالي لمستخدمي البيانات والمعلومات من العاملين الاستثمار او اطراف المجتمع كافة.

الخطأ المعياري	معامل التحديد	معامل الارتباط
0.0000	1.000	1.000

10) المتغير المعتمد الحوكمة مع المتغير المستقل الواجبات والصلاحيات :

بينت نتائج التحليل وجود مساهمة جيدة فضلا عن ان قوة علاقة جيدة جدا بين المتغيرين المستقل والمعتمد على وفق النموذج ادناه :

الخطأ المعياري	معامل التحديد	معامل الارتباط
0.2673	0.777	0.881

11) المتغير المعتمد الحوكمة والمتغير المستقل القانون:

قد يكون ماجاء بتفسير الباحثين عن متغير الاجهزة الرقابية بشان الحوكمة متوافقا نسبيا مع تفسير مساهمة متغير القانون المتوسطة نسبيا كمتغير مستقل وقد يعود ذلك الى طبيعة القوانين ، منها ما كان غير متكيف مع طبيعة وتفهم الاستثمار عبر الحقبة الزمنية الماضية ، فضلا عن وجوب ان يكون هناك تنسيق بين السلطة الاتحادية والسلطة او الحكومة المحلية عند صياغة القوانين والأنظمة والتعليمات بحيث لا تصبح عائق في تنفيذ الاستثمار وتحقيق اهدافه ، مع ملاحظة ان هناك قوة علاقة جيدة بين المتغيرين .

الخطأ المعياري	معامل التحديد	معامل الارتباط
0.3696	0.596	0.772

12) المتغير المعتمد الحوكمة مع المتغير المستقل الضرائب :

لا باس ان يحقق الايراد الضريبي اهداف الدولة والمجتمع والفرد عموما في ضوء فلسفة السياسة الضريبية والنظام الضريبي في البلد اذ ان المغالاة في فرض الضرائب وعدم منح العطل والمزايا الضريبية قد يؤثر سلبا في دعم الاستثمار وتطويره بشكل عام وبالتالي قد تنعكس اثاره ايضا في كيفية تكيف ذلك المتغير المستقل في دعم حوكمة ذلك الاستثمار، اذ اوضح التحليل ان هناك مساهمة متوسطة في ذلك المتغير في الحوكمة ووجود قوة

علاقة جيدة جدا نوعا ما بين المتغيرين وهذه النتائج قد عكست تحفظ افراد العينة ايضا لانعكاس الضرائب في الاستثمار.

الخطأ المعياري	معامل التحديد	معامل الارتباط
0.3464	0.625	0.791

13) المتغير المعتمد الحوكمة مع المتغير المستقل السلوك الاخلاقي والمهني:

قد يعطي نتائج التحليل الاحصائي على وفق النموذج التالي مؤشرا واضحا لا يحتاج الى اعطاء تفسير بشكل تفصيلي اذ كانت نسبة مساهمة ذلك المتغير الاخلاقي عالية جدا فضلا عن قوة العلاقة ايضا عالية جدا لهذا المتغير المستقل مع المتغير المعتمد الحوكمة.

الخطأ المعياري	معامل التحديد	معامل الارتباط
0.000	1.000	1.000

14) المتغير المعتمد الحوكمة مع المتغير المستقل الادارة المالية:

قد تكون رؤى البعض من اهمية ودور الادارة المالية بصفتها من الوظائف الرئيسة المهمة لمنظات الاعمال او الوحدات الاقتصادية غير واضحة الفهم وبالتالي انعكاس ذلك في صنع واتخاذ القرارات، اذ يلاحظ ان نسبة مساهمة ذلك المتغير المستقل مقبولة كانت في النموذج بينما قوة العلاقة جيدة لها في المتغير المعتمد

الخطأ المعياري	معامل التحديد	معامل الارتباط
0.3945	0.514	0.717

15) المتغير المعتمد الحوكمة مع المتغيرات المستقلة كافة:

اوضح النموذج ان نسبة مساهمة متغيرات الدراسة المستقلة مجتمعة عالية جدا في متغير الحوكمة المعتمد فضلا عن ان قوة العلاقة ايضا اتصفت بكونها عالية جدا ايضا وكما مبين في ادناه :

الخطأ المعياري	معامل التحديد	معامل الارتباط
0.0000	1.000	1.000

في ضوء نتائج التحليل يتوصل الباحثون ان تلك النتائج المستخرجة لعلاقة كل متغير من المتغيرات المستقلة المشار اليها في الجانب التطبيقي للبحث ازاء المتغير المعتمد ومن ثم المتغيرات المستقلة مجتمعة مع المتغير المعتمد, اذ عززت تفسيراتها تحقيق فرضية البحث في ضوء ما ورد بمحاور الجانب التطبيقي.

سادساً: النتائج والمقترحات

النتائج: في ضوء ما تم عرضه في محاور البحث وبغية تحقيق حوكمة استثمار موارد البترودولار وتوظيفها في محافظة البصرة يتضح للباحثين الآتي:

1. عدم وجود نص قانوني مستقل ينظم اطار عمل وهيكلية البترودولار، اذ ورد ضمن نصوص فقرات قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات المالية 2010، 2011، 2012.
2. وجود ضعف في وضع وتنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع لعدم وجود آلية واضحة لاستثمار البترودولار.
3. افتقار استثمار البترودولار إلى الحوكمة في تنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع رغم وجود مقومات الحوكمة.
4. وجود ضعف في التنسيق بين وزارة المالية والحكومة المحلية في محافظة البصرة , اذ يتضح ذلك في تأخر تحويل مبالغ حصة البترودولار الى المحافظة ضمن حدود البحث الزمانية.
5. بينت النتائج التحليلية وجود مساهمة متباينة لمتغيرات الدراسة لكنها ذات شان لمعظمها في متغير الحوكمة.
6. وجود علاقة بين متغيرات البحث وعناصر الحوكمة لتكون آلية تطبيقية في عمل استثمار موارد البترودولار.

7. تباين تفهم ووعي افراد عينة البحث وإدراكهم لمفهوم الحوكمة بصفتها منهجا علميا وعمليا في مجال التخطيط والتنفيذ والرقابة وتقيم الاداء.

المقترحات:

ولغرض حوكمة استثمار عمل البترودولار في محافظة البصرة وتحقيق فرضية البحث يقترح الباحثون الآتي:

1. تشريع قانون مستقل يتصف بالديمومة للبترودولار يتضمن الاطار والهيكلة وتحدد المهام والمسؤوليات بنظام, وتعليمات تصدر بالتنسيق بين وزارتي المالية والتخطيط والحكومات المحلية بالمحافظات.
2. حوكمة عمل استثمار بترودولار وفق المتغيرات المشار إليها بالبحث.
3. ضرورة تفعيل مساهمة متغيرات الدراسة مع متغير الحوكمة بتهيئة مقومات تلك المتغيرات كافة بما يحقق قوة العلاقة بينهما وصولا لتحقيق اهداف استثمار البترودولار.
4. نقترح تشكيل فريق عمل يتولى وضع آلية تحقيق وتنفيذ متغيرات البحث لحوكمة استثمار البترودولار على وفق أفضل كفاءة رقابية، إدارية وإنتاجية ممكنة برئاسة محافظ البصرة وعضوية الأشخاص المشار إليهم في تشكيلة مجلس إدارة الصندوق الفقرة/ د من متغيرات البحث المقترحة في خامسا(الجانب التطبيقي). فضلاً عن ضرورة أن تأخذ على عاتقها جانب الوعي الثقافي بأهمية الحوكمة.
5. إعادة النظر في آلية تحويل مبالغ البترودولار من وزارة المالية الى الحكومة المحلية في محافظة البصرة بما يحقق التمويل والتعزيز المستمر لصندوق البترودولار لكي يمارس نشاطه الاداري والمالي الاستثماري بالشكل الذي يضمن الكفاءة المرجوة من هذا النشاط.
6. العمل على تحقيق الهدف من انشاء البترودولار واستثمار موارده في المشاريع الاستثمارية حصرا، ليشكل مع الموازنة العامة اداة لتحقيق اهداف وطموحات المجتمع والدولة فضلا عن الحكومة المحلية في المحافظة.
7. العمل على تعزيز عملية التفهم والوعي والإدراك للعاملين كافة في استثمار البترودولار في موضوع الحوكمة عبر الاساليب المختلفة كالبرامج التدريبية والثقافية والرقابية وغيرها.

المصادر

الأغا، عماد سليم. (2011) الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات ألمالية رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة ألأزهر غزة.

التميمي، عباس حميد. (2007) آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة، كلية الادارة والاقتصاد ـ جامعة بغداد, بحث منشور.

الصاوي، عبد الحافظ. (2005) الحوكمة- الحكم الرشيد للشركات/ منتدى التمويل الإسلام http://www.islamonline.net/Arabic/economics/2005/09/article14.shtml/

العبيدي، صبيحة برزان. (2008) دور التحكم المؤسسي في تخفيض ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحقيق التوافق بين مصالح أطراف الوكالة،أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد.

القريشي, د. اياد رشيد. (2011) التدقيق الخارجي منهج علمي نظريا وتطبيقيا, دار المغرب للطباعة, بغداد.

المحداوي، يحيى حميد. (2011) مركز دراسات الخليج العربي/ جامعة البصرة/ وقائع المؤتمر الاقتصادي حول توظيف موارد البترودولار

المشهداني، بشرى نجم عبد الله .(2007)أهمية حوكمة الشركات في مواجهة الفساد المالي والمحاسبي/ دراسة تحليلية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد, بحث منشور.

خليل، محمد احمد إبراهيم. (2007) دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية – كلية ألتجارة جامعة بنها - مجلة الدراسات والبحوث التجارية

خوري، نعيم سابا. (2007) مهنة المحاسبة بين التعثر المالي والتحكم المؤسسي في الشركات (2 – 2),

دليل المحاسبي/http://www.jps. dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=252

دهمش, نعيم , حسين وأبو زر, عفان, اسحق.(2003) الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالتدقيق ومهنة المحاسبة والتدقيق, ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر المهني الخامس/ جمعية مدققي الحسابات الأردنية

صقر، مصطفى فتح أللّه حوكمة ألشركات مركز المشروعات الخاصة *CIPE* دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات / جمهورية مصر العربية دليل ألمحاسبين انترنيت.

عبد الأحد، د. علاء فريد، علي، د.جابر حسين. (2010) خطة تنظيم عمل استثمار بترودولار في محافظة البصرة ورقة عمل مقدمة ضمن ندوة المشاريع المقترحة لاستثمار بترودولار في محافظة البصرة وآلية تنفيذها، اتحاد رجال الأعمال – البصرة.

عبد الرضا، د. نبيل صقر. (2010) المشاريع المقترحة لاستثمار بترودولار البصرة /ورقة عمل مقدمة ضمن ندوة المشاريع المقترحة للبترودولار وآلية تنفيذها/ اتحاد رجال الأعمال– البصرة.

عبدالوهاب, علاء. (2006) التحكم المؤسسي وأثره في الرقابة والتوجيه على الشركات المساهمة العمانية مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد 22 / العدد الاول.

عقل إيهاب: الهيكل والإطار للحوكمة KPMG - 2007 / انترنيت.

ويكيبيديا، الموسوعة الحرة : 2010

يوسف. محمد حسن: محددات الحوكمة ومعاييرها. (2007) مقالة, الركن الاخضر. انترنيت http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=7948

Sheng. Yap Kioe, WHAT IS GOOD GOVERNANCE? United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific.
http://www.unescap.org/pdd/prs/ProjectActivities/Ongoing/gg/governance.asp

Wikipedia, 2011 .
http://en.wikipedia.org/wiki/Corporate_governance#Principles_of_corporate_governance

Trade and development board commission on investment, technology and related financial issues, Good Governance in investment promotion, (2004) (TADB) United Nation conference on trade and development, Geneva.

اخرى:

قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 المعدل.

قانون ضريبة الدخل رقم (13) لسنة 1982 المعدل.

قانون الموازنة العامة الاتحادية للدولة للسنوات 2010، 2011، 2012

اوراق عمل ندوة المشاريع المقترحة لاستثمار بترودولار في محافظة البصرة وآلية تنفيذها، (2010) اتحاد رجال الأعمال البصرة.

وقائع المؤتمر الاقتصادي حــول توظيف موارد البترودولار. (2011) محافظة البصرة وجامعة البصرة.

استمارة استبانة

ضع علامة (/) للإجابة المناسبة لفقرات الاسئلة

ت	الفقرة	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
1	**لا بد ان تكون الاهداف واضحة وصريحة لتجسيد رؤية ورسالة استثمار موارد البترودولار على مستوى الدولة والمحافظة والقطاع الخاص والمجتمع**					
2	**يعد التخطيط في المحافظة وسيلة علمية وعملية في تحقيق الاهداف**					
3	**لابد من وضع الدراسات والبرامج العلمية والبرامج التدريبية المعاصرة لتساهم في تحقيق افضل كفاءة ممكنة**					
4	**من الضروري مراعاة ادارة الجودة الشاملة ومواصفة الايزو المناسبة في استثمار البترودولار**					
5	**تعمل الاجهزة والانشطة الرقابية الفعالة في تحقيق الاهداف ومنع اوالحد من الفساد الاداري والمالي مع مراعاة التنسيق في برامج تلك الاجهزة الرقابية بما لايعرقل الاستثمار**					

6	تعد الموارد البشرية راسمال اي مشروع ولابد من الحفاظ عليه والعمل على تطوير كفاءته					
7	ضرورة اعداد دراسات الجدوى (الاقتصادية، الفنية،التسويقية،البيئة ...) لاي مشروع قبل البدء بتنفيذه					
8	يفضل شمول قطاعات الدولة (العام،الخاص) باستثمار البترودولار وحسب اهمية تحقيق الاهداف للمجتمع					
9	تعد نظم المعلومات قاعدة اساسية في نجاح ونمو اي مشروع مراعين الشفافية, الموثوقية,الملاءمة،الوقتية فضلا عن مكننة البيانات والمعلومات على الحاسوب					
10	لغرض تحديد الواجبات والصلاحيات وتقسيم العمل لابد من وجود هيكل تنظيمي يراعى فيه وضوح التسلسل الهرمي السليم					
11	طالما ان القانون يعد مجموعة من القواعد العامة المجردة لتنظيم العلاقات بين الاشخاص(معنوي/طبيعي) فلا بد ان يكون هناك تنسيق بين السلطة الاتحادية والسلطة المحلية للمحافظة للقوانين،الانظمة،والتعليمات					
12	طالما ان الضرائب تعد فريضة مالية لتحقيق الاهداف المختلفة فلا بد من العمل على فرضها بما يحقق تشجيع الاستثمار دون طرده فضلا عن مراعاة تخصيص نسبة من الايراد الضريبي للمحافظة					
13	لا بد من التقيد بالسلوك الاخلاقي والمهني لأي عمل مراعين ضرورة تحديدها بقواعد مكتوبة تعزز من اخلاقيات الفرد، المنظمة، والبيئة الخارجية					
14	تعد الادارة المالية من الوظائف الرئيسة للمنظمات بما يحقق اتخاذ القرارات المتعلق بالتخطيط،التمويل،استخدام الاموال،وتحقيق اهداف المنظمات					
15	تعد الحوكمة الحكم الرشيد الذي يتم تطبيقه عبر حزمة من القوانين والقواعد التي تؤدي إلى الشفافية وإعمال القانون وتحقيق الكفاية المرجوة، لذا من الضروري العمل على نشر الوعي والثقافة في هذا المجال الرقابي والإشرافي					

Governance of the Investment of the Petrodollar in the Projects of the Governorate of Basrah

Abstract

According to the law of the federal budget of the state, the budget of the governorate is funded with (1) dollar for each produced barrel of crude oil, and (1) dollar for each refined barrel of oil in the refineries of Basrah, besides (1) dollar for each (150) cubic meter of natural gas produced. All the petrodollar money is allocated for investment in the projects of the governorate after being transferred from the ministry of finance to the local government. To guarantee the investment of these funds to achieve the purpose set for it and to overcome the administrative and financial problems caused by that investment, this research was conducted in order to put down a mechanism embodied by the governance of the resources at the petrodollar through the suggestion of a number of changes contribute in the achievement of the elements of governance to reach the administrative and the production satisfaction and to overcome the problems and to reduce the deviations that face that investment.